الأمـم المتحـدة



مجلس الأمن

Distr.: General
11 April 2006
Arabic
Original: English

بيـان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٤٠٩ المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”تقارير الأمين العام عن السودان“:

”يشيد مجلس الأمن بقوة بجهود الاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام الدائم في دارفور، التي يؤيدها المجلس تأييدا تاما. ويؤكد مجددا بأقوى العبارات ضرورة وقف جميع أطراف الصراع في دارفور أعمال العنف والأعمال الوحشية فورا؛ ويؤكد مجددا قلقه من أن استمرار العنف في دارفور قد يؤدي إلى آثار سلبية أخرى على باقي أرجاء البلد وعلى المنطقة، بما في ذلك على أمن تشاد؛ ويعرب عن قلقه البالغ إزاء العواقب الوخيمة للصراع الذي طال أمده في دارفور بالنسبة للسكان المدنيين.

”ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لقرار حكومة الوحدة الوطنية القاضي بعدم تجديد عقد المجلس النرويجي للاجئين، ويعرب عن بالغ قلقه إزاء ما سيترتب على ذلك من عواقب على الصعيد الإنساني. كما يعرب عن أسفه إزاء قرار حكومة الوحدة الوطنية بعدم السماح بدخول منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى دارفور. ويتطلع إلى جلسة الإحاطة المقبلة لمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وإلى تمكنه من زيارة دارفور في أقرب فرصة ممكنة. كما يطلب مجلس الأمن توضيحا من حكومة الوحدة الوطنية بشأن قرارها.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده الكامل لمحادثات السلام الجارية في أبوجا بين الأطراف السودانية بشأن الصراع في دارفور، مشيرا إلى أن التسوية السياسية الشاملة أمر أساسي لتحقيق السلام في السودان، وأن المحادثات توفر آلية لتحقيق هذه التسوية، وأن الاتحاد الأفريقي ينبغي أن يستمر في قيادة هذه العملية. ويعرب المجلس عن ترحيبه بالمشاركة التي جاءت في أوانها لرئيس الاتحاد الأفريقي

ورئيس نيجيريا في المحادثات خلال زيارتهما لأبوجا في ٨ نيسان/أبريل؛ ويؤيد قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأن يكون ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق؛ ويطالب جميع الأطراف بأن تبذل كل ما في وسعها للتوصل إلى اتفاق بحلول ذلك التاريخ؛ ويعرب مجددا عن عزمه تحميل المسؤولية لأولئك الذين يعيقون عملية السلام وينتهكون حقوق الإنسان، مشيرا إلى رأي الاتحاد الأفريقي بأن للمجلس دورا حاسما في هذا الصدد.

”ويثني مجلس الأمن على الاتحاد الأفريقي لما حققته البعثة الأفريقية في السودان من نجاح في دارفور، بالرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة، وبجهود الدول الأعضاء والمنظمات التي ساعدت البعثة الأفريقية في السودان. ويكرر ترحيبه الذي أعرب عنه في القرار ١٦٦٣ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ بقرار مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس، الذي يؤيد من حيث المبدأ التحول من البعثة الأفريقية في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، وتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ ويدعو، بالتالي، جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الانتقال السلس والناجح إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛ ويحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على تقديم مساعدات إضافية إلى البعثة حتى يتسنى تعزيزها وفقا لاستنتاجات تقرير بعثة التقييم المشتركة المتعلق بالفترة من ١٠ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ ويدعو إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه التي لن تتأثر بالتحول إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

”ويشدد مجلس الأمن على أنه ينبغي للأمين العام أن يتشاور سويا مع الاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في محادثات السلام في أبوجا، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن القرارات المتعلقة بالتحول؛ ويشدد على أن تتسم عملية الأمم المتحدة بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين؛ ويشير إلى طلبه الوارد في القرار ١٦٦٣ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ بأن يعجّل الأمين العام بعملية التخطيط التحضيري اللازم للتحول من البعثة الأفريقية في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛ ويدعو في هذا الصدد إلى أن تقوم بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة بزيارة إلى دارفور بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ ويناشد المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء تقديم كل مساعدة إضافية ممكنة إلى عملية الأمم المتحدة“.
